طريق تحويل الموارد الاقتصادية من القطاع الخاص الى القطاع العام ، وانما حصلت على هذه الموارد من مصادر لم يكن بأمكان القطاع الخاص الوصول اليها . وهذه المصادر تشمل المساعدات من حكومة الولايات المتحدة الامريكية ، والقروض من بنك الاستيراد والتصدير الامريكي والتعويضات الالمانية . وهنالك شك ايضا بالنسبة لقدرة القطاع الخاص في بيع سندات الحكومة الاسرائيلية في الخارج ، لذلك يمكن اعتبار مصدر التمويل هذا نتيجة لجهود القطاع العام دون غيره . لذلك يؤكد « باتنكن » أن **أحد أسباب** اقدام القطاع العام على ممارسة الاستثمار المباشر هو طبيعة مصادر التمويل وانه من غير الممكن ان تحل الرساميل المتدفقة من الخارج مكان المساعدات والتعويضات التي حصلت عليها الحكومة الاسرائيلية . لذلك عندما بدأت الحكومة الاسرائيلية في تشجيع الاستثمارات الاجنبية في اسرائيل انما كانت تنظر الى ذلك اليوم الذي ستخف فيه المساعدات الحكومية الى اسرائيل وستنتهي فيه التعويضات من المانيا الغربية . ففي هذه الحالة لا بد من توفير مصادر مالية بديلة اذا ارادت الحكومة الاسرائيلية الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي وعلى تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق .

تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص

ان حجم الاهداف الاقتصادية التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية والتي تتلخص في امتصاص المهاجرين ، وزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد وتخفيف الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي ورفع مستوى المعيشة دعا الحكومة الى محاولة تشجيع الاستثمار بواسطة القطاع الخاص . ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم اصدار قانون تشجيع الاستثمار في آذار من عام ١٩٥٠ . وقد جاء في فذلكة المرسوم المشار اليه ان هدف القانون هو تشجيع قدوم رؤوس الاموال الى اسرائيل وتحريك المدخرات المحلية للتوجه نحو القطاع الصناعي بقصد تحسين وزيادة الطاقة الانتاجية للبلاد وتحسين وضع ميزان المدفوعات وامتصاص مزيد من المهاجرين .

وقد تم ادخال تعديلات عديدة على القانون المشار اليه وكان اولها في عام ١٩٥٥ . وكانت التعديلات تهدف الى زيادة معدل العائد في بعض الصناعات التصديرية القديمة والحديثة بحيث تبدأ الصناعات القائمة في التوسع وزيادة طاقتها الانتاجية فيما تبدأ صناعات جديدة في الظهور في نفس الوقت .

ووضعت الحكومة جداول مختلفة عن معدلات المساعدات التي ستحظى بها المؤسسات التي تتمتع بمثل هذه المساعدات . والجدول التالي يبين حجم المساعدة الممنوحة معبرا عنه بنسب مئوية من مجمل الاستثمار في الموجودات الثابتة .

الجدول رقم (٢)

المنح والمساعدات كنسبة مئوية من الاستثمار

نوع الاستثمار	مناطق النقب والجليل الشمالي والشرقي	شمال النقب وغربي الجليل	مناطق اخرى
المعدات والآلات	٣٣٫٣٪	٢٥٪	٢٠٫٠٪
البناء وتطوير المناطق	٢٠٫٠٪	١٥٪	١٠٫٠٪

Source : Economic Planning Authority, *Israel Economic Development* (Jerusalem, March 1968), p. 113.

أما القروض فانها تختلف باختلاف المنطقة التي سينشأ فيها الاستثمار حسب الجدول التالي :